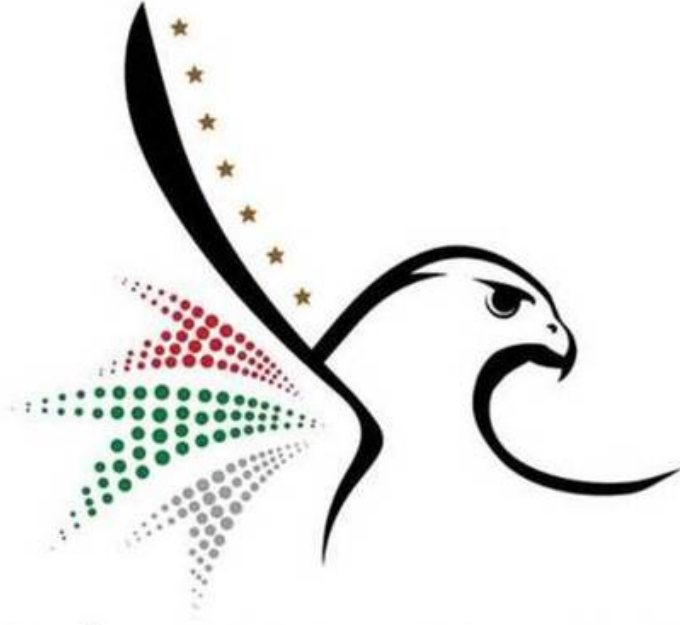


«الاتحادية للهوية والجنسية» تطلق منصة خدمات «أسرتي»



الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ
Federal Authority for Identity, Citizenship, Customs and Port Security

أعلنت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، الاثنين، إطلاق باقة «أسرتي» بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بوصفها الجهة الممكنة للتحويل الرقمي في دولة الإمارات

وتتضمن الباقة خدمات استباقية تلقائية وتكاملية متنوعة تقدم للمواطنين المقبلين على الزواج، ابتداءً من عقد القران، مروراً بخدمة فصل الزوجين من خلاصة القيد وإنشاء خلاصة قيد جديدة لهما، فضلاً عن خدمات الدعم السكني ومجيء المولود، وصولاً لبلوغ الطفل مرحلة الدراسة وحجز المقعد الدراسي، وكل ذلك استباقياً أي قبل طلب الخدمة، ومن دون تحميل أية وثائق

ويبلغ عدد الخدمات المتضمنة في المرحلة الحالية من باقة «أسرتي» 16 خدمة تقدم لمواطني دولة الإمارات من دون طلبها أو تعبئة طلبات الحصول عليها، ومن دون تحميل أية وثائق، وذلك عبر الربط الإلكتروني مع 33 جهة حكومية اتحادية ومحلية وخاصة

الذي طورته هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية كأحد (GSB) وقد تمت عملية الربط بالرباط الحكومي للخدمات ممكنات الحكومة الرقمية. ومن المقرر أن يرتفع عدد الخدمات المقدمة في الباقية بعد اكتمالها إلى 79 خدمة، يتشارك في تقديمها 185 جهة ومؤسسة حكومية اتحادية ومحلية وخاصة عبر الربط الإلكتروني بين الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ وتلك الجهات

وأشار علي محمد الشامسي، رئيس الهيئة إلى أهمية باقية «أسرتي» كونها تجسيدا لجيل جديد من الخدمات الحكومية الاستباقية، التي تقوم على تقديم الخدمات بشكل استباقي للمتعاملين دون طلبها أو تعبئة بيانات الاستثمارات الخاصة بها أو تحميل أية وثائق، حيث يحصل المواطن على تلك الخدمات بشكل استباقي عبر منصة «أسرتي» على الموقع بمجرد حلول موعدها وقبل طلبها، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين Usrati.gov.ae الإلكتروني ويوفر عليهم الوقت والجهد ويرفع من مستوى سعادتهم ويحقق تطلعاتهم وأحلامهم

وأوضح أن «أسرتي» تأتي في سياق حرص الهيئة على الاستجابة السريعة لتوجيهات القيادة الحكيمة المتعلقة بتطوير الخدمات وتقديمها بشكل استباقي دون طلبها وإسعاد المواطنين وتحسين جودة حياتهم، كما أنها تجسد مبادئ وعد حكومة الإمارات لخدمات المستقبل الثمانية، وتنطلق من توجهات ورؤية استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية، كما تسهم في تمكين متطلبات وأهداف رؤية نحن الإمارات 2031 ومئوية الإمارات 2071، حيث تدعم مخرجات الباقية زيادة الدولة وتعزز تنافسيتها إقليمياً وعالمياً في الخدمات الحكومية التي تقدم تلقائياً مجموعة من الخدمات بصورة استباقية وتكاملية دون أية طلبات أو وثائق يتم تقديمها بواسطة المتعاملين

وأضاف: «بفضل دعم قيادتنا الحكيمة، وإخلاص العاملين في الهيئة والتعاون البناء والمثمر الذي يقدمه شركاؤنا في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والقطاع الخاص، استطعنا تشييد منظومة خدمات رائدة ومتطورة تلبي احتياجات المتعاملين وتسهم في إسعادهم وتحسين جودة حياتهم، إضافة إلى تعزيز مكانة الدولة وريادتها في المحافل العالمية والمؤشرات الدولية

وتتضمن رحلة المتعامل المواطن في المرحلة الحالية من باقية «أسرتي» مجموعة من الخدمات الاستباقية تعكس المفهوم الحقيقي لجودة الحياة وتقدم بشكل استباقي دون طلبها، حيث تشمل تلك الخدمات توثيق عقد القران، وإصدار أو تحديث خلاصة القيد الإلكترونية، ومنحة الزواج، وبيانات الراتب والأراضي والأملاك، والدعم السكني، والحمل ومواعيد المراجعات الطبية، ومواعيد التطعيمات

وأضاف أن مكونات «أسرتي» تتضمن جميع الخدمات المتضمنة في باقية «مبrouk ما ياك» وتشمل استخراج شهادة الميلاد والهوية وإصدار جواز السفر وإضافة الطفل في خلاصة القيد، والعلاوة الاجتماعية والتفعيل التلقائي لإصدار وتجديد البطاقة الصحية وإجازة الأمومة وإجازة الأبوة، وإضافة علاوة الطفل، وعرض استبانات النمو، لحين بلوغه سن الدراسة وحجز المقعد الدراسي له في الحضانات والمدارس الحكومية

وذكر أنه من الجهات الأخرى التي شاركت الهيئة في تصميم الباقية، المجالس التنفيذية، والحكومات الرقمية والإلكترونية بالإمارات المختلفة، والصحة ووقاية المجتمع والعيادات التابعة لها، الهيئات الصحية، تنمية المجتمع، وزارة العدل، مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي، شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، دوائر الموارد البشرية المحلية، دوائر الأراضي والأملاك، برامج الإسكان، المحاكم ودوائر القضاء والحضانات الخاصة

وأكد اللواء سهيل الخيلي، المدير العام للهيئة، خلال الكلمة الافتتاحية لحفل إطلاق باقة الخدمات الجديدة الذي أقيم في فندق ركسوس مارينا بأبوظبي، أن تدشين «أسرتي»، خطوة جديدة تخطوها دولة الإمارات نحو ترسيخ المفهوم الحقيقي لجودة الخدمات والحياة. والباقة تستهدف تقديم خدمات متنوعة للمواطن منذ لحظة الولادة وحتى مراحل متقدمة من العمر، حيث تتضمن في المرحلة الحالية 16 خدمة استباقية، يتشارك في تقديمها 33 جهة حكومية اتحادية ومحلية وخاصة، من خلال الربط الإلكتروني. وصمّمت تلك الخدمات عبر 7 ورش تصميم مشترك، وشارك في تصميمها نحو 100. متعامل ومتعاملة يمثلون المراحل العمرية المختلفة للمواطنين المستهدفين

وأوضح أنه من المقرر أن يرتفع عدد الخدمات التي تقدم ضمن «أسرتي» باكتمال مراحلها إلى 79 خدمة تقدّم تلقائياً للمواطنين دون طلبها أو تقديم وثائق بمجرد حلول موعدها، عبر الربط الإلكتروني مع 185 جهة حكومية وخاصة في كافة إمارات الدولة.

وقال المهندس ماجد المسمار، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية: من أهم ما يميز هذه الباقة أنها ثمرة للشراكة الشاملة بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية بالإضافة للقطاع الخاص، كما تمتاز الباقة باعتمادها على انسيابية تدفق البيانات بين العديد من الجهات استناداً إلى البنية التحتية الرقمية التي تشكل الأرضية الصلبة «للتحول الرقمي على المستوى الوطني».

وأكد محمد بن طليعة، رئيس الخدمات الحكومية في حكومة دولة الإمارات، أن ابتكار جيل جديد من الخدمات الحكومية وفق باقات خدمية متكاملة يجسد توجهات حكومة دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في تطوير منهجيات العمل الحكومي، (وصولاً لأفضل نموذج بما يواكب متطلبات المستقبل وتحقيق ريادة الدولة عالمياً في مجال تقديم الخدمات. (وام